

عقد المكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم (التوجه الديمقراطي داخل الاتحاد المغربي للشغل) لجهة الشاوية- ورديغة لقاء مع مدير الأكاديمية بسطات، يوم الخميس 20 دجنبر 2012، استهله مدير الأكاديمية بتهنئته للجامعة الوطنية للتعليم على اعتراف الوزير لها بكونها نقابية أكثر تمثيلية الشيء الذي يعزز شرعيتها ونضاليتها ويدعم عملها الجاد والمسؤول في الساحة التعليمية، وقد صرح مدير الأكاديمية في معرض رده على مجمل القضايا والمشاكل المطروحة خلال هذا اللقاء بما يلي:

1 - التأكيد مرة أخرى على أن اعتماد الصيغة المناسبة لتدبير الزمن المدرسي بمدارس التعليم الابتدائي بالعالم القروي من اختصاص مجالس التدبير وأنه لا مانع بتاتا من إفراغ يوم السبت شريطة سماح البنية المدرسية بذلك مع التقيد بالغلاف الزمني الأسبوعي واحترام مقتضيات المنهاج التربوي.

2 - لائحة أسماء الموظفين الأشباح بالجهة قد تم توجيهها إلى الوزارة من بينهم حالات غريبة جدا أستاذان يعملان بخزينة خريبكة وأخران يعملان بمدارس خاصة بالبيضاء... ويخصوص إحدى الحالات أوضح أن الأستاذة انتقلت إلى نيابة بني ملال سنة 2007 وعادت أوائل شهر دجنبر إلى نيابة خريبكة ليتم تعيينها بالمدرسة التي كانت تعمل بها ببوجنيبة قبل انتقالها إلى بني ملال بمبرر عودتها إلى مقر عملها الأصلي بعد إنهاء تفرغها النقابي..!؛

3 - جميع ملفات السكن المحتل محالة على القضاء، والتأخر في صدور الأحكام أو تنفيذ الصادر منها وخصوصا بخريبكة غير مفهوم.

4 - المشاكل المرتبطة بالبنيات أو التجهيزات في طريقها إلى الحل (ثانوية المنصورية ببوزنيقة، إعدادية السوالم، ثانوية أولاد حريز الغربية...)، والعمل على فتح تحقيق في ما يتعلق بالتراخي على جزء من أرض فرعية دوار الغابة بالسوالم وإقامة بنيات عشوائية به.

5 - الاعتمادات المالية المرصودة للعدة التربوية للمستشارين في التوجيه غير كافية وسيتم البحث في إمكانية استكمال ما تبقى منها مع توفير المكاتب الخاصة داخل المؤسسات التعليمية.

6 - توفير الأمن بالمؤسسات التعليمية ضروري وعلى الإدارة أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في ما يقع من اعتداءات على العاملين داخلها.

7 - التكاليف والتبادلات المشبوهة شيء مرفوض وينبغي مناقشتها مع النيابات، وعملية تدبير المناصب الإدارية الشاغرة تبقى متروكة للنيابات والفرقاء الاجتماعيين.

8- العمل على حسن تدبير الشواهد الطبية وإجراء الفحوص المضادة فقط عند الضرورة أو وجود ما يستدعيها.

9- التخلي عن اعتماد بعض المفتشين لشبكة التقويم الملغاة سابقا واعتماد التقارير في عملية التفتيش.

والمكتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم، إذ يسجل إيجابية هذا اللقاء، فإنه يؤكد على ما يلي:

* المطالبة بافتتاح مالي يهم الأموال المهذورة في البرنامج الاستعجالي وبيداغوجيا الإدماج ومحاسبة المسؤولين عن تخريب المدرسة العمومية.

* لا إصلاح حقيقي للتعليم دون إشراك النقابات ودون تحسين الأوضاع المادية والمعنوية لنساء ورجال التعليم وتوفير الشروط الضرورية لإنجاز المهام المنوطة بهم.

* الكشف عن مآل التحقيق في الترقية المشبوهة في الدرجة للأستاذ عبد الحق صفار والتي كانت موضوع رسالة مفتوحة للوزير من طرف فرع خريبكة.

* المطالبة بتحديد ساعات العمل بالنسبة للابتدائي في 24 ساعة، وحذف الساعات التضامنية في الثانوي الإعدادي والتأهيلي.

* المطالبة بتمكين جميع العاملين بالعالم القروي من التعويضات الخاصة بالعمل بالمناطق القروية دون استثناء والتعجيل بصرفها وبأثر رجعي.

* إدانته لكل الاعتداءات التي تطال نساء ورجال التعليم سواء داخل المؤسسات أو خارجها.

* المطالبة بفتح تحقيق جدي في التعيين المشبوه لأستاذة ببوجنيبة بدل بني ملال بعد تفرغ نقابي مزعوم.

* استنكاره حرمان تلامذة الإعدادي بالعالم القروي من حصص اللغة الإنجليزية وتكليف أساتذتهم لسد الخصاص بالثانوي التأهيلي.

وفي الأخير نهيي بنساء ورجال التعليم بالجهة إلى الالتفاف حول نقاباتهم الوحدوية والمناضلة، الديمقراطية التقدمية والمستقلة،
عن المكتب الجهوي